كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: العلاقات الخارجية

اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية : Foreign affairs

محتوى المحاضرة الثامنة

ثامناً: العلاقات الخارجية:

أ- معاهدة 1922:

قدم كوكس بعد ايام قلائل من تتويج الملك فيصل الاول او مسودة للمعاهدة العراقية-البريطانية المزمع عقدها، وقد ظهر من تلك المسودة وجهة النظر البريطانية التي عقدها واسطة لتبديل الانتداب وتنظيم علاقاتها العراق باقل كلفة او اقل احتكاك، مما قد يحدث لو كان حكمها له مباشرة، التي كانت المعاهدة بالنسبة لبريطانيا وسيلة للاشراف والسيطرة دون تبديل موقفها اتجاه عصبة الامم، اما وجهة النظر العراقية فقد كان امل فيصل بان تحل المعاهدة محل الانتداب وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك وتؤمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مع بريطانيا.

استمرت المفاوضات للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية مدة حتى تم التوصل الى صيغة معاهدة تضمنت بنود الأنتداب وقد صوت على مقدمة و(18) مادة كانت مادتها الأولى تتضمن ان تقدم بريطانيا للعراق المشورة والمساعدة دون ان يمس ذلك سيادتها ويمثل بريطانيا متعهد سامي، اما مادتها الثانية اكدت بأن يتعهد العراق بعدم تعيين اي موظف غير عراقي دون موافقة بريطانيا. وتضمنت المادة الثالثة على تعهد ملك العراق بأصدار قانون أساسي "دستور" يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يتعارض مع معاهدة عام(1922م) او يخالفها. اما المادة الرابعة فأشارت على المشورة البريطانية التي تقدم بها المتعهد السامي لاسيما في الشؤون الدولية الخارجية والشؤون المالية. ونصت المادة السادسة على تعهد بريطانيا بأدخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب وقت ممكن, وفي المادة السابعة اكدت المعاهدة على ان تقدم بريطانيا للعراق الاسلحة والمساعدات العسكرية، اما المادة الثامنة عشر فأكدت على اعتبار المعاهدة نافذة المفعول بعد قبولها في المجلس التأسيسي ويعمل بها لمدة عشرين عاما. كما الحق بالمعاهدة اربعة ملاحق تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والمساعدة العسكرية والاشراف على الشؤون المالية والعدلية والحق بالمعاهدة بروتوكول اخر في نيسان 1923 حدد مدة المعاهدة باربع

سنوات على ان يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة، وقد وقعت المعاهدة في 10 تشرين الاول 1922 من قبل وزارة النقيب الثالثة، من استعراض نصوص المعاهدة نظهر الامور التالية:

1- ان المعاهدة بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفاً للاستعمار والسيطرة وقدم الكثير من التضحيات للتخلص منه، وكان الانتداب سبباً من اسباب ثورة العشرين.

2- قيدت المعاهدة سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعيين اي عربي او اجنبي بارادة ملكية دون موافقة بريطانيا، كما لا يستطيع ملك العراق اقامة علاقات دبلوماسية مع اي دولة دون موافقة بريطانيا.

3- اصبحت امكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية قد بعثت القوات المحتلة في العراق او اعطي لبريطانيا الحق في تفتيش الجيش العراقي والقوات الملكية الاخرى، وخولت بريطانيا حق ملكية ما تحتاجه في الاراضي الاميرية مجانا للاغراض العسكرية.

4- قيدت المعاهدة العراق ومنعته من في السعي للوحدة العربية.

وقف العديد من الوطنيين ضد العاهل ولكن مجلس الوزراء صادق على المعاهدة شرط مصادقة المجلس التاسيسي عليها.

بعد التوقيع على المعاهدة رأى الملك فيصل بأن الوقت قد حان لجمع المجلس التاسيسي، ففي 19 تشرين الاول 1922 حددت الادارة الملكية المجلس التاسيسي ليقرر المواد الثلاث على الترتيب الاتي:

1- دستور المملكة العراقية.

2- قانون انتخاب مجلس النواب.

3- المعاهدة العراقية البريطانية.

كان تقديم المعاهدة على سن الدستور بمطلب من المعتمد السامي البريطاني الجديد الذي كان قد حل محل برسي كوكس السير هنري دوبس وكان هدفه في ذلك هو ان لا يكون هنالك شيء في الدستور يتعارض مع مواد المعاهدة، وكان على رئيس الوزراء جعفر العسكري والملك فيصل الاول ان يحققوا هذه الرغبة لاسيما لما يتميز به

المندوب السامي من شدة وصلابة حيث قدم العسكري المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الاربعة الى المجلس فقامت اللجنة بعقد جلسة صباحية وعشر جلسات مسائية خاصة، وسمعت اراء الوزراء والحقوقيين والماليين وتداولت مع المعتمد السامي البريطاني ومستشاريه في ثلاث جلسات متتابعة، وعقدت جلسات بحضور الملك فيصل وتبادلت معه الراي بصدد الاوضاع الداخلية، واشترك ياسين الهاشمي رئيس اللجنة في جلستين من جلسات مجلس الوزراء ووقف على وجهة نظر الحكومة بصدد استفسارات اللجنة، وبعد هذه المشاورات والاتصالات وضعت اللجنة تقريرها في (65) صفحة، كان لياسين الهاشمي الدور الفعال في اعداده، وقد وصف هذا التقرير بانه وثيقة تاريخية مهمة، فهو يوضح راي الوطنيين وراي بريطانيا في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، فهو اذن وثيقة تفسيرية للمعاهدة وملاحقها يتضح فيها الرأيان المتعارضان حولها.

تناول التقرير جوانب المعاهدة المختلفة ولم يكتف بنقدها وانما طلب رفضها اذا لم تجر عليها التعديلات المطلوبة، وختم التقرير بعرض النقاط التالية:

1- ان الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب، وان ما مر عليه في السنوات الاخيرة جعله ينفر من استمرار غموض الحالة السياسية وهو مستعد للتضحية على ان يرى سيادته الوطنية واستقلاله التام مصوناً صيانة تامة.

2- اجماع للراي على ان العراق في حالته الحاضرة يحتاج الى المساعدة والمؤازرة من الحكومة البريطانية.

3- ان التعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لا تمس بمركز بريطانيا في العالم وهي في الوقت نفسه على جانب عظيم من الاهمية، اذ بدون هذه التعديلات لا يمكن للحكومة العراقية القيام بواجب التحالف,

4- ان في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ما يثقل كاهل العراق ولا يمكنه من القيام بتعهداته وما دامت المعاهدة لم تزل غير متبادلة بين الحكومتين فلا يصعب ايجاد حل مرض لتلك التعديلات، اما اذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديلات بالرغم من عدالتها كرفض للمعاهدة فيجب النظر في هذا الامر والاستعداد لما يحدث من تغييرات في الموقف.

جرت مناقشات حامية للمعاهدة، وظهرت اراء متعددة غلب عليها راي المعارضة، ويمكن ان تستشف من المناقشات داخل المجلس وخارجه المواقف الاتية:

1- موقف الحكومة الساعي لعقد المعاهدة، فقد اوضح جعفر العسكري رئيس الوزراء، ان عقد المعاهدة سيؤدي الى تامين استقلالنا وتمكين بريطانيا العظمى من ادخالنا في عصبة الامم كدولة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول، وحسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق.

2- موقف المعارضة داخل المجلس، وقد ظهرت عدة اتجاهات ضمن المعارضة هي:

أ- اتجاه دعا تعديل المعاهدة قبل ابرامها.

ب- اتجاه طالب بأجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة على شكل بروتوكول ملحق بها.

ج- اتجاه طالب بارجاع المعاهدة الى الحكومة واجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة على وفق ما ورد في تقرير لجنة المعاهدة.

د- اتجاه فضل الانتداب على المعاهدة وملاحقها الثقيلة.

هـ- اتجاه دعا الى الاسراع في البت بالمعاهدة حتى تحسن قضية الموصل.

3- موقف المعارضة خارج المجلس، الذي تجسد في الاجتماع الذي عقده المحامون في 17 نيسان 1924 الذي كرس لمناقشة المعاهدة حيث استقر الراي على رفضها عند التصويت عليها في المجلس التاسيسي وقد اعقب ذلك تصاعد المعارضة الشعبية للمعاهدة.

وشنت الصحف الوطنية حملة قوية ضد المعاهدة مما ادى الى تعطيل جرائد (الاستقلال والشعب والناشئة) عن الصدور واتخاذ تدابير احترازية ضد المعارضة بما فيها اعتقال (23) شخصاً.

ازاد ازدياد المعارضة داخل المجلس وخارجه بعث المندوب السامي البريطاني انذاراً الى الملك في 19 ايار 1924 اوضح فيه ان موعد الجلسة لمجلس العصبة هو (12 حزيران) وان رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني قد تعهد بتقديم المعاهدة الى المجلس المذكور قبل ذلك التاريخ، فاذا لم يصدق المجلس التاسيسي على المعاهدة فان

بريطانيا مضطرة الى اجراء ترتيبات اخرى يعامل العراق بموجبها، كما اجتمع دوبس باعضاء المجلس التاسيسي في 31 ايار وبين لهم وجهة النظر البريطانية، وهي رفض الموافقة على اية تعديلات في المعاهدة والبروتوكولات المتفرعة منها، وعلى المجلس اما ان يقبل المعاهدة او ان يرفضها برمتها.

لم يجر تصديق المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة، كما طلب المندوب السامي منها، ففي جلسة صباح يوم 10 حزيران حدث صخب كثير بحيث قطع رئيس الوزراء الامل في الحصول على مصادقة المجلس، فاقترح بموافقة الملك الذي اتصل به تليفونياً، تاجيل الجلسة الى اليوم التالي، لكن المندوب السامي اصر على دعوة المجلس للاجتماع ثانية بعد الظهر وسلم المندوب السامي مذكرة الى الملك اوضح فيها ان بريطانيا لا تسمح باستمرار الوضع الراهن بحجة ان ذلك يمثل خطراً على سلامة العراق في الداخل والخارج، وطلب من الملك اصدار تعديل قانون المجلس التاسيسي يخوله الحق في حل المجلس اي وقت يشاء خلال اربعة اشهر من ابتدائه بعقد جلساته، على ان يحل اعتبارا من الساعة الثانية عشر من ليلة (10–11 حزيران) وان تعطى التعليمات لوزير الداخلية لاغلاق بناية المجلس في الحال ووضع عدد من افراد الشرطة في الطرق المؤدية اليه.

ونتيجة لموقف المندوب السامي استطاع رئيس الوزراء في الساعة العاشرة والنصف مساء من جمع ثمانية وستين عضواً وشرح لهم الظروف التي دعت الى عقد الجلسة الخاصة وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشر فصوت الى جانبها (37) عضوا من عدد الحاضرين البالغ (69) عضوا وعارضها (24) عضوا وامتنع (8) اعضاء عن التصويت، وقد قوبل تصديق المعاهدة بالسخط والاستنكار من قبل الحركة الوطنية التي اتهمت اعضاء المجلس بممالاة السلطة والرضوخ للضغوط البريطانية.

ب– مشكلة الموصل:

ظهرت مشكلة الموصل نتيجة لانهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى والاحتلال البريطاني للعراق، فقد احتلت بريطانيا الموصل بعد اعلان هدنة مودرس في 30 تشرين الاول 1918 فاعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع لانه حدث بعد اعلان الهدنة في حين اعتبرت بريطانيا الاحتلال لضرورات عسكرية مستندة الى نصوص الهدنة التي اعطت الحلفاء الحق في احتلال اية نقطة استراتيجية.

اعترفت تركيا في معاهدة سيفر في 10 اب 1920 بالانتدابين الفرنسي والبريطاني على الاراضي التي كانت تحت حكمها في العراق وسوريا وفلسطين وبعد سقوط حكومة اسطنبول العثمانية وانتقال السلطة في تركيا الى حكومة المجلس الوطني الكبير في انقرة جرت مفاوضات حول الموصل وقد قدم كلا الطرفين مذكرات مكتوبة احتوت على وجهة نظرها حول القضية لكن الطرفين فشلا في التوصل الى صيغة اتفاق وتم الاقتراح باحالة الموضوع الى عصبة الامم لدراسة المشكلة، وعند انعقاد مؤتمر لوزان في 23 نيسان 1923 جرى بحث القضية مجدداً، وتضمنت معاهدة لوزان الموقف في 24 تموز 1923 في مادتها الثالثة تعيين الحدود بين العراق وتركيا بترتيب ودي بين الطرفين خلال 9 اشهر وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق ترفع القضية الى عصبة الامم، وقد عقدت الدولتان مؤتمرا في القسطنطينية في 19 مايس 1924 حول الامر لكنه لم ينجح في حل الخلاف.

طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة في 16 اب 1924 وضع قضية الحدود العراقية–التركية في جدول اعمال العصبة القادم واقترح المندوب البريطاني ان يعين مجلس العصبة لجنة من اشخاص محايدين لتسوية المشكلة، مع تهيئة الوثائق والادلة الضرورية لها واعلن المندوب ان بريطانيا تعد المجلس حكماً وترضى بحكمه مقدما وتعتبر نفسها ملزمة بقراراته، وبعد مناقشات تالفت لجنة تحقيق من ثلاثة اشخاص يرأسها رئيس وزراء سابق لدولة المجر وعضوية وزير السويد المفوض في رومانيا وضابط متقاعد في بلجيكا، وخلال تلك الفترة تدهورت الاوضاع على الحدود بين العراق وتركيا فتقرر رسم خط للحدود يحب ان يحترمه الطرفان عسكريا واداريا سمي بخط بروكسل، ثم قامت اللجنة بدراسة جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وقررت زيارة المنطقة واستطلاع رأي سكانها واجرت اتصالات مكثفة مع شرائح عديدة ولم تقتصر اللجنة بدراسة النواحي السياسية بل درست النواحي الفنية الخاصة بالشعب ومشاكله الاقتصادية كذلك طوبوغرافية الارض، ولعبت الاحزاب السياسية والصحافة والجماهير دورا في اثبات احقية العراق بالموصل.

وضعت اللجنة تقريرها في 16 تموز 1925 تناولت فيه الحجج الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية موصية بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق شرط مراعاة الامور الاتية:

1– ان تبقى المنطقة تحت انتداب العصبة لمدة (25)عاماً.

2– مراعاة رغبات الاقليات فيما يخص تعيين موظفين لادارة امورهم وترتيب الامور العدلية والامور في المدارس.

اجتمع مجلس العصبة لدراسة التقرير فوافق في 16 كانون الاول 1925 على الاتي بالاجماع:

1- اتخاذ خط بروكسل خطاً حدودياً بين العراق وتركيا.

2- دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب لمدة 25 عاما.

3- دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم للمجلس التدابير لتامين الضمانات المطلوبة.

4- دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة.

قوبل قرار المجلس بالترحاب والابتهاج مع التحفظ على الفقرة الثانية باستمرار الانتداب 25 سنة بعد ان خفض اربع سنوات بموجب بروتوكول نيسان 1923.

استنادا الى تلك الفقرة بدأت المفاوضات بين العراق وبريطانيا لعقد معاهدة بينهما في عهد وزارة عبد المحسن السعدون الثانية وتحديد مدتها حسبما جاء في قرار العصبة حيث وقعت المعاهدة الجديدة (معاهدة 1926) من قبل مجلس الوزراء العراقي 13 كانون الثاني 1926 وقدمت الى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة وهي استمرار لمعاهدة (1922) التي لم يتغير في نصها شيء عدا المدة الزمنية.

في الوقت نفسه جرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا وقد اعترفت تركيا ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق ثم وقعت معاهدة (عراقية-بريطانية-تركية) في 5 حزيران 1926 تضمنا المادة الاولى منها تعيين خط الحدود بين العراق وتركيا حسب خط بروكسل والتعاون بين العراق وتركيا لاقرار الامن والسلام في منطقة الحدود، وتضمنت المادة 14 تعهد الحكومة العراقية بأن تدفع للحكومة التركية 10% من عائداتها من شركة النفط التركية وبذلك سويت المشكلة نهائياً.

المصادر

1. **سعاد رؤوف شبر محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**
2. **فاضل حسين، تاريخ الفكر السياسي في العراق المعاصر 1914-1958**
3. **ديث وائي، أيف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ترجمة عبدالمجيد القيسي**

4. عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية